

تأثير تركيز المصارف وتنوع مصادر الدخل على الاستقرار المالي في البحرين

■ د.مرعي محمد البدري *

● تاريخ استلام البحث 2026/02/25 م . ● تاريخ قبول البحث 2026/04/05 م

■ المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى بحث تأثير تركيز المصارف وتنوع مصادر الدخل على الاستقرار المالي في البحرين. وقد استخدمت بيانات السلاسل الزمنية، وطبق نموذج الانحدار الذاتي الخطي الموزع (ARDL) للفترة من 2007 إلى 2020. وتؤكد نتائج اختبارات ARDL و ECM وجود علاقة توازن طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة. وتشير نتائج التقديرات طويلة الأجل إلى أن تركيز القطاع المصرفي له أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية على الاستقرار المالي، بينما له أثر سلبي على المدى القصير. ومع ذلك، وجد أن تنوع مصادر الدخل والنمو الاقتصادي ليس لهما تأثير ذو دلالة إحصائية على الاستقرار المالي على المدى القصير والطويل. وتوصي الدراسة الحكومة البحرينية والهيئات التنظيمية بالحفاظ على تركيز القطاع المصرفي، حيث تلعب المصارف الكبيرة دورا حيويا في القطاع المصرفي نظرا لتنوع منتجاتها المالية وقوتها السوقية وفعاليتها من حيث التكلفة.

● الكلمات الرئيسية: تركيز القطاع المصرفي، تنوع مصادر الدخل، الاستقرار المالي، نموذج ARDL

■ Abstract:

This study aims to investigate the impact of banking sector concentration and income diversification on financial stability in Bahrain. Time series data were used, and the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model was applied for the period from 2007 to 2020. The results of the ARDL and ECM tests confirm a long-term and short-term equilibrium relationship between the study

* أستاذ مساعد بقسم التمويل والمصارف - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي Emil.elbadrimarei@yahoo.com

variables. The long-term estimates indicate that banking sector concentration has a statistically significant positive impact on financial stability, while it has a negative impact in the short term. However, income diversification and economic growth were found to have no statistically significant impact on financial stability in either the short or long term. The study recommends that the Bahraini government and regulatory authorities maintain the concentration of the banking sector, as large banks play a vital role in the sector due to their diverse financial products, market strength, and cost-effectiveness.

- **Keywords:** bank concentration, income diversification, financial stability, ARDL model.

■ مقدمة

يعد اقتصاد البحرين صغيراً نسبياً وغنياً بإنتاج النفط. ومنذ عام 1930، شهدت اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، بما فيها البحرين، نمواً مطرداً. ومع بدء إنتاج النفط في البحرين، توسع اقتصادها، وتحسن التعليم، وانخفضت البطالة، وارتفع ناتجها المحلي بفضل ميزان المدفوعات والميزان التجاري الإيجابي. ومع ذلك، تسعى جميع الاقتصادات تدريجياً إلى تنويع مصادر دخلها بعيداً عن النفط لضمان الأمن الغذائي. وتعمل مملكة البحرين على إعادة هيكلة اقتصادها في مختلف القطاعات لمعالجة انخفاض عائدات النفط. وبفضل تصنيفها الائتماني المستقر، يتبنى الاقتصاد استراتيجية تنويع الأصول من خلال استثمار الموارد في قطاعات متنوعة، مثل الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الشمول المالي لدعم نموه الاقتصادي (Adnan et al., 2021).

لقد حظي القطاع المصرفي باهتمام كبير في الدراسات السابقة، لكن النتائج لم تكن حاسمة بعد. حيث توجد وجهتا نظر متعارضتان لوصف العلاقة بين تركيز القطاع المصرفي واستقراره المالي للمصارف. تري وجهة النظر الأولى، وهي فرضية التركيز والاستقرار (concentration-stability hypothesis)، أي أن قلة عدد المصارف يسهل التحكم بها، ما يمكن المصارف الكبيرة إلى تنويع كل من أصولها وأنشطتها بكفاءة وتحقيق أرباح عالية. ويشكل هذا عاملاً وقائياً خلال الأزمات المالية. علاوة على ذلك، يؤدي ارتفاع تركيز

القطاع المصرفي إلى زيادة الشمول المالي، ما يعزز الاستقرار المالي. في المقابل، تتمثل وجهة النظر الثانية في فرضية التركيز والهشاشة (concentration- fragility hypothesis)، حيث يوجد عدد قليل من المصارف ذات الحجم الكبير والتعقيد، مما يجعل مراقبتها صعبة، وبالتالي تستغل العملاء من خلال فرض أسعار فائدة عالية، مما يدفعهم إلى الاستثمار في مشاريع محفوفة بالمخاطر (Atellu et al 2021).

لطالما اعتمدت المصارف، بصفتها مؤسسات مالية وسيطة، على دخل الفوائد كمصدر رئيسي لإيراداتها. إلا أنه نتيجة للابتكار التكنولوجي، وإلغاء القيود التنظيمية، وتحرير القطاع المالي، شهدت المصارف منافسة شرسة، وعمليات اندماج، وتغيرات هيكلية أخرى خلال العقود القليلة الماضية. علاوة على ذلك، تسارعت وتيرة التطورات المالية، وأصبحت الخدمات المالية متاحة على نطاق أوسع (Ashraf & Nazir 2025). ويتألف القطاع المالي في البحرين من مصارف إسلامية وتقليدية، والتي تستحوذ على 84 % من الأصول النقدية للبلاد. ومن المتوقع أن يكون للقطاع المصرفي تأثير كبير على الميزانية العامة. ففي عام 2016، حقق القطاع إيرادات بلغت 192.7 مليار دولار أمريكي، وهو رقم يتجاوز في بعض الحالات الناتج المحلي الإجمالي البحريني. وبفضل إطارها التنظيمي المتميز وقوتها العاملة عالية الكفاءة، رسخت البحرين مكانتها كقوة اقتصادية إقليمية، وجذبت المصارف الأجنبية لإنشاء فروع لها في البلاد. ومع ذلك، ونظرا لصغر حجم اقتصادها نسبيا، حيث يبلغ عدد سكانها 1.5 مليون نسمة فقط، تتمتع مصارفها بإمكانات استثنائية للمنافسة وبناء المصدقية فيما بينها (Adnan et al., 2021).

تركز معظم الدراسات المنشورة حول تركيز القطاع المصرفي على المصارف الافريقية والأوروبية والشرق أوسطية (Jatson et al., 2023; Shijaku, 2017; Beck et al., 2013; Allen & Douglas, 2003). ولا يزال تأثير تركيز القطاع المصرفي وتنوع مصادر الدخل على الاستقرار المالي في البحرين غير معروف إلى حد كبير. لذا، من المهم دراسة تداعيات تركيز القطاع المصرفي وتنوع مصادر الدخل في البحرين، والتي لم تدرس سابقا، حسب علم الباحث. ولهذا الغرض، تسعى هذه الدراسة إلى تحديد تأثير تركيز القطاع المصرفي وتنوع

مصادر الدخل على الاستقرار المالي للمصارف. ونظرا للاختلافات في نتائج الدراسات السابقة، تحاول هذه الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

• هل هناك تأثير للتركيز المصرفي وتنوع مصادر دخل المصارف على الاستقرار المالي للمصارف البحرينية؟

وللإجابة على سؤال الدراسة وتحقيقا لهدفها تمت صياغة فرضيات الدراسة التالية:

H_{01} : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتركيز القطاع المصرفي على الاستقرار المالي للمصارف البحرينية.

H_{02} : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتنوع الدخل على الاستقرار المالي للمصارف البحرينية.

H_{03} : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمعدل النمو الاقتصادي لا على الاستقرار المالي للمصارف البحرينية.

تتضمن هذه الدراسة خمسة أقسام. بعد هذه المقدمة، يتضمن القسم الثاني مراجعة الأدبيات السابقة، ويبين القسم الثالث بيانات، ومواصفات النموذج، ومنهجية الدراسة. ويعرض القسم الرابع نتائج الدراسة، بينما يختتم القسم الخامس بتوصيات الدراسة.

■ الدراسات السابقة

على الرغم من وجود أبحاث مستفيضة حول الاستقرار المالي للمصارف، إلا أن الأبحاث التي تتناول العلاقة بين الاستقرار المالي للمصارف والتركيز المصرفي وتنوع الدخل والنمو الاقتصادي قليلة. وفيما يلي ملخص للأدبيات ذات الصلة:

1 - العلاقة بين التركيز المصرفي والاستقرار المالي

إن العلاقة بين التركيز المصرفي والاستقرار المالي غير واضحة، حيث أن التركيز العالي في السوق (المنافسة المنخفضة) بينما تساهم المصارف الكبيرة في زيادة الاستقرار، غالباً ما يؤدي إلى انخفاض الاستقرار المالي، لأن المنافسة المنخفضة قد تؤدي إلى زيادة تحمل المخاطر، مما يؤثر سلباً على الصحة العامة للقطاع.

هدفت دراسة (Beck et al (2013 إلى اختبار العلاقة بين المنافسة المصرفية واستقرار القطاع المصرفي، وهي دراسة مقارنة بين الدول. وتوصلت الدراسة إلى أن انخفاض التركيز في القطاع المصرفي سيكون لها تأثير على هشاشة المصارف وزيادة تعرضه للمخاطر في الدول التي تفرض قيوداً أكثر صرامة على أنشطتها، وتتميز بهشاشة نظامية أقل، وبورصات أكثر تطوراً، وتأمين ودائع أكثر سخاءً، وأنظمة أكثر فعالية لتبادل المعلومات الائتمانية.

تناولت دراسة (Allen & Douglas (2003 المستويات المثلى للمنافسة والاستقرار المالي باستخدام نماذج متنوعة. توصلت الدراسة إلى ان العلاقة بين المنافسة والاستقرار معقدة. ففي بعض الأحيان، تعزز المنافسة الاستقرار وتعتبر عموماً مرغوبة لأنها تؤدي إلى كفاءة التخصيص مثل فرض حد أدنى لمتطلبات رأس المال على المصارف وضوابط أسعار الفائدة على الودائع. في المقابل، وفي ظل ظروف مثالية، قد يكون التركيز أفضل اجتماعياً من المنافسة الكاملة، وقد يكون الاستقرار التام غير مرغوب فيه اجتماعياً.

هدفت دراسة (Jatson et al (2023 إلى اختبار تأثير تركيز السوق ورأس المال على استقرار المصارف التجارية المدرجة في نيجيريا باستخدام نموذج ARDL، باستخدام بيانات ربع سنوية لرأس المال، والكفاءة الإدارية، ونسبة التركيز، وصافي دخل الفوائد، وحجم المصرف خلال الفترة من 2006 إلى 2020. أظهرت نتائج المدى الطويل والقصير لتركيز السوق ان هناك تأثير سلبي وغير دال إحصائياً، وتأثير إيجابي وغير دال إحصائياً على التوالي. أوصيت الدراسة الحكومة والهيئات الرقابية بالتخلي عن التركيز، وإعادة النظر في إعادة رسملة المصارف التجارية القائمة، وذلك بالسماح بتفاعل قوى السوق، بحيث لا تزدهر إلا المصارف القادرة على الصمود. وينبغي لإدارات المصارف تحديد مستوى معقول ومقبول للمخاطر التشغيلية.

اختبرت دراسة (Kaya (2026 العلاقة بين الاستقرار المالي، والكفاءة المالية، والشمول المالي في البلدان النامية. باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الخطي الموزع (ARDL). وتوصلت الدراسة إلى أن تركيز المصارف له تأثير إيجابي وهام على الاستقرار المالي. ووفقاً لنتائج الدراسة، تلعب المصارف الكبيرة دوراً حيويًا في القطاع المصرفي في البلدان النامية نظراً لتنوع منتجاتها المالية، وقوتها السوقية، وفعاليتها من حيث التكلفة.

تتناول دراسة (Shijaku 2017) أثر التركيز على استقرار المصارف في ألبانيا، باستخدام طريقة (GMM) للفترة 2008-2015. وتوصلت الدراسة إلى أدلة داعمة تتوافق مع وجهة نظر العلاقة بين التركيز والهشاشة. وأن للمتغيرات الاقتصادية الكلية تأثيراً كبيراً على استقرار المصارف. أخيراً، وجدت الدراسة أن المصارف غير النظامية أكثر حساسية للظروف الاقتصادية الكلية وتركيز السوق، بينما المصارف ذات رأس المال الأفضل أقل حساسية للهشاشة على حساب انخفاض كفاءة التشغيل.

2 - العلاقة بين تنوع الدخل والاستقرار المالي

هناك وجهتا نظر متعارضتان بشأن العلاقة بين تنوع مصادر الدخل والاستقرار المالي. ترى وجهة النظر الأولى أن تنوع مصادر الدخل يساعد المصارف على تقليل المخاطر وتحقيق استقرار الأرباح. في المقابل، ترى وجهة النظر المعارضة أن التنوع أكثر تكلفة.

هدفت دراسة (Ashraf & Nazir 2025) لمعرفة أثر تنوع مصادر الدخل على استقرار المصارف في باكستان، باستخدام مجموعة بيانات تضم 20 مصرفاً تجارياً من عام 2007 إلى عام 2020، واستخدام نموذج التأثير العشوائي. تشير النتائج التجريبية إلى تأثير إيجابي ذا دلالة إحصائية لتنوع مصادر دخل المصارف على الاستقرار المالي للمصارف الباكستانية.

تتناول دراسة (Wang and Lin 2021) أثر تنوع مصادر الدخل على مخاطر المصارف، وذلك من خلال دراسة عينة كبيرة من المصارف التجارية في 14 اقتصاداً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ باستخدام نموذج GMM خلال الفترة 2011-2016. توصلت الدراسة إلى أن المصارف التي تتمتع بمستوى أعلى من تنوع مصادر الدخل تكون أقل عرضة للمخاطر بشكل عام وبالتالي أكثر استقراراً ماليًا بالنسبة للاقتصادات الناشئة وتدعم هذه النتائج نظرية المحفظة الاستثمارية. ومع ذلك، لم يكن لتنوع مصادر دخل المصارف التجارية تأثير يذكر على مخاطر المصارف في الاقتصادات المتقدمة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

تتناول (Addai et al 2022) دراسة تأثير تنوع مصادر الدخل على استقرار المصارف، هل المصارف الأجنبية غير متجانسة. واستخدمت بيانات مصرفية سنوية من 46 دولة في

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى خلال الفترة 2011-2018. وتوصلت الدراسة إلى أن زيادة تنوع مصادر الدخل تحسن استقرار المصارف، وأن تنوع الدخل يضعف استقرار المصارف الأفريقية الإقليمية بشكل ملحوظ مقارنة بنظيراتها المحلية. وأن المصارف العالمية تستفيد منه أكثر من نظيراتها العاملة في المنطقة.

وقام DeYoung & Roland (2001) بوضع إطار عمل لدرجة الرافعة المالية الإجمالية لاختبار ما إذا كانت التحولات في مزيج المنتجات تؤثر على تقلبات الأرباح في 472 مصرفا تجاريا أمريكيا بين عامي 1988 و1995 ووجدت الدراسة ان نشاط الدخل غير القائم على الفائدة أدى إلى تقلبات أعلى في الإيرادات مقارنة بالإقراض التقليدي القائم على الفائدة، وبالتالي زيادة تنوع الدخل يؤدي إلى استقرار مالي أقل.

2-3 العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستقرار المالي

تعترف الدراسات التي تفسر سلوك المصارف بأن عوامل النمو الاقتصادي الكلي تشكل عاملا حاسما. وهي من ضمن محددات استقرار المصارف، ومن أهمها النمو الاقتصادي. وتتطلب الدول ذات معدلات النمو الأعلى تمويلا أكبر. كما يتوقع عموما أن تكون المصارف في الدول ذات معدلات نمو اقتصادي الأعلى ذات رسملة أفضل، وأكثر كفاءة، وأقل مخاطر ائتمانية، وأقل تقلبا في العوائد. ولذلك، فإن المصارف العاملة في الدول ذات معدلات النمو الاقتصادي الأعلى من المتوقع أن يكون أكثر استقرارا (Bektas et al, 2022). علي سبيل المثال، هدفت دراسة Kurtoglu & Durusu-Ciftci (2024) إلى فحص العلاقة المتبادلة بين الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي من خلال تحليل شامل. وتم تطبيق منهج اختبار السببية لغرانجر على بيانات الدول الخمس الكبرى (F5) ومجموعة الدول السبع (G7) للفترة 1998-2020. وتظهر النتائج ان النمو الاقتصادي يؤثر على الاستقرار المالي من خلال مؤشرات استقرار سوق الائتمان، وبشكل رئيسي في دول مجموعة الخمس الكبرى. ولم تلاحظ أي علاقة سببية بين النمو الاقتصادي والاستقرار المالي في أي من مؤشرات الاستقرار المالي في كندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

ودرس Syed et al (2022) تأثير الخدمات المالية الرقمية على استقرار وكفاءة القطاع

المصري، باستخدام نموذج ARDL على بيانات سنوية من الهند والولايات المتحدة للفترة من 2004 إلى 2018. وخلصت الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي، على المدين القصير والطويل، له أثر سلبي كبير على القروض المتعثرة في القطاعين المصرفيين الهندي والأمريكي. وهذا يعني أن النمو الاقتصادي في هذين البلدين يسهم في الحفاظ على استقرار القطاع المصرفي من خلال خفض القروض المتعثرة على المدين القصير والطويل.

كما تتناول دراسة (Başarir & Sarihan, 2017) العلاقة بين ربحية القطاع المصرفي والمتغيرات الاقتصادية الكلية والمالية: تطبيق نموذج ARDL للبيانات المقطعية، باستخدام نسب مختلفة للمصارف في تركيا خلال الفترة من 1989 إلى 2015. ووفقاً لمعاملات المدى الطويل، وجدت الدراسة أن معدلات النمو الاقتصادي لها تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على الاستقرار المالي للمصارف التركية.

تتناول دراسة (Alsamara, et al, 2019) العلاقة بين الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي في قطر خلال الفترة من الربع الأول من عام 1980 إلى الربع الرابع من عام 2013، بهدف قياس الأثر قصير الأجل وطويل الأجل لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على مخصصات القروض الحقيقية باستخدام نموذج VECM. وظهرت النتائج أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي له أثر سلبي طويل الأجل وأثر إيجابي معتدل قصير الأجل على مخصصات القروض الحقيقية. تشير هذه العلاقة السلبية إلى أن زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي قد تؤدي إلى انخفاض في حالات التخلف عن سداد القروض، وبالتالي تعزيز الاستقرار المالي من خلال امتصاص الصدمات الائتمانية وضمان ملاءة المصارف.

3. بيانات، ومواصفات النموذج، ومنهجية الدراسة

1 - بيانات الدراسة

هذه الدراسة تختبر تأثير المتغيرات الخاصة بالصناعة المصرفية (تنوع مصادر الدخل) وهيكل السوق المصرفي (التركيز المصرفي) وهيكل الاقتصادي الكلي (النمو الاقتصادي) على الاستقرار المالي للمصارف في دول البحرين خلال الفترة 2000-2021. يوضح الجدول 1 تعريف المتغيرات ومصادر بياناتها.

الجدول 1: تعريف متغيرات الدراسة

الرمز	اسم المتغير	المقياس	وحدات
Z-SCOR	مؤشر الاستقرار المالي	نسبة رأس المال + العائد على الأصول مقسوماً على الانحراف المعياري للعائد على الأصول.	%
CON	تركيز المصارف	نسبة اصول أكبر خمسة مصارف إلى إجمالي أصول المصارف التجارية.	%
DIV	مؤشر تنوع مصادر الدخل	نسبة الدخل غير الناتج عن الفوائد إلى إجمالي الدخل.	%
GDP	مؤشر النمو الاقتصادي	نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد.	%

• مصدر البيانات: مؤشرات التنمية العالمية، قاعدة بيانات البنك الدولي.

• مؤشر الاستقرار المالي (Z-Score):

يمثل Z score معكوس احتمالية الإعسار، وهو يوضح عدد الانحرافات المعيارية التي يجب أن ينخفض بها العائد على الأصول عن تكلفته المحتملة قبل استنفاد رأس المال وإعسار المصرف (Atellu et al 2021). يقيس هذا المؤشر احتمالية تعثر النظام المصرفي التجاري في الدولة. ويقارن مؤشر Z-score مدى أمان النظام المصرفي التجاري في الدولة (رأس المال والعوائد) مع تقلبات تلك العوائد. يعد هذا المؤشر مقياساً شائع الاستخدام لاستقرار المصارف في الدراسات السابقة (انظر على سبيل المثال: Atellu et al 2021؛ Syed et al 2022؛ Jatson et al, 2023). تعطى معادلة Z-score بالصيغة التالية:

$$Z = ROA + (E/TA)/\sigma_{ROA} \dots\dots\dots(1)$$

حيث ان:

ROA هو متوسط العائد على اجمالي الأصول.

E/TA هي نسبة حقوق الملكية إلى اجمالي الأصول.

σ_{ROA} هو الانحراف المعياري. يمثل مخاطر التقلب في الأرباح.

مؤشر تركيز المصارف (CON): هو يمثل هيكل السوق، ويقاس بنسبة اصول أكبر خمسة مصارف إلى إجمالي أصول لكل المصارف التجارية. يوجد عدد كبير من الأبحاث النظرية والتجريبية التي تحلل تأثير هيكل السوق على الاستقرار المصرفي. وبشكل عام، تستخدم العديد من الدراسات مقاييس هيكل السوق مثل نسب التركيز لدراسة فرضيتي المنافسة-الهشاشة، والمنافسة-الاستقرار. وترى وجهة نظر المنافسة-الهشاشة (competition-fragility view) أن زيادة المنافسة تُسبب تقليص هوامش الربح وتقليل "قيمة المصرف، مما يدفع المصارف إلى تحمل المزيد من المخاطر (Allen & Gale, 2000; Keeley, 1990). في المقابل، تؤكد وجهة نظر المنافسة-الاستقرار (competition-stability view) أن المنافسة تحسّن الاستقرار المالي من خلال الكفاءة، وتقليل مخاطر المقرضين، وتُخفض تكلفة الخدمات المصرفية، والتنويع (Boyd & De Nicoló, 2005).

مؤشر تنوع مصادر الدخل (DIV): هو يمثل خصائص الصناعة المصرفية، ويقاس بنسبة الدخل غير الناتج عن الفوائد إلى إجمالي الدخل (صافي دخل الفوائد + الدخل غير الناتج عن الفوائد)، مما يمثل تحولا عن الإقراض التقليدي. وتشير النسبة الأعلى إلى تنوع أكبر في الخدمات القائمة على الرسوم والتداول والعمولات، بهدف تقليل الاعتماد على الدخل المتأثر بأسعار الفائدة (Chiorazzo et al., 2008).

النمو الاقتصادي (GDP): او مؤشر الناتج المحلي الإجمالي للفرد، هو يقيس معدل تحسن مستويات المعيشة ورفاهية المواطنين. وهو النسبة المئوية للتغير السنوي في متوسط الناتج المحلي لشخص واحد في الدولة. من المتوقع وجود علاقة إيجابية بين استقرار المصارف والنمو الاقتصادي (Bitar et al. 2017)، حيث يعزز النمو الاقتصادي عموما استقرار المصارف من خلال زيادة ربحية المصارف عبر ارتفاع الطلب على القروض، وتحسين الجدارة الائتمانية للمقرضين، والحد من حالات التخلف عن سداد القروض.

2 - مواصفات نموذج الدراسة

هذه الدراسة بشكل أساسي تهدف إلى تحليل تأثير التركيز المصرفي وتنوع مصادر دخل المصارف والنمو الاقتصادي على الاستقرار المالي للمصارف في دول البحرين خلال الفترة 2000-2021. تأتي دالة استقرار المالي للمصارف في البحرين على النحو التالي:

$$Z - SCOR_t = f(CON_t, DIV_t, GDP_t) \dots \dots \dots (1)$$

كما تظهر الإحصاءات الوصفية، لا تحتوي مجموعة البيانات لدينا على اختلافات كبيرة؛ أي أنها جميعها على شكل نسب مالية. لذلك، ستكون المعادلة التجريبية للتقدير كما يلي:

$$Z - SCOR_t = \beta_0 + \beta_1 CON_t + \beta_2 DIV_t + \beta_3 GDP_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

حيث ان Z-SCOR يرمز إلى مؤشر الاستقرار المالي كمتغير تابع. في حين ان CON يرمز إلى تركيز المصارف التجارية، و DIV يرمز إلى مؤشر تنوع مصادر الدخل، و GDP يرمز مؤشر النمو الاقتصادي. وان β_0 ترمز إلى معامل القاطع أو الثابت، بينما β_1 ، β_2 ، β_3 ترمز إلى معاملات المتغيرات المستقلة. ويمثل t - حد الاضطراب.

■ منهجية الدراسة

1 - اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Tests):

يعد اختبار جذر الوحدة خطوة أولية لا غنى عنها قبل بناء نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لضمان صحة النتائج التقديرية. وللتحقق من خصائص جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة، تم استخدام اختبار (ADF Dickey & Fuller, 1979) واختبار (PP Phillips & Perron, 1988) في هذه الدراسة.

2 - اختبار التكامل المشترك (Cointegration test):

يعد اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الموزع (ARDL) منهجية قياسية قوية تستخدم لتحديد وجود علاقات توازن طويلة الأجل بين متغيرات السلاسل الزمنية، حتى لو كانت مستقرة بدرجات مختلفة ($I(0)$ أو $I(1)$)، بعد إثبات

علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات يمكن تقدير التأثير القصيرة الأجل وطويلة الأجل في وقت واحد.

3 - نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL):

بعد اختبار استقرار السلاسل الزمنية (Unit Root Tests)، واختبار الحدود (Bounds Test)، تأتي الخطوة التالية وهي تقدير نموذج الأجل الطويل وتقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، وتقدير العلاقة قصيرة الأجل. عليه، استخدمت الدراسة نموذج ARDL الذي طوره (Pesaran et al. 2001).

4 - الاختبارات التشخيصية (Diagnostic Checking):

وهي مجموعة من الاختبارات للتأكد من خلو النموذج من المشاكل القياسية مثل اختبار التوزيع الطبيعي، واختبار الترابط الذاتي، واختبار تجانس التباين، اختبار عدم ثبات التباين. وكذلك، اختبارات استقرار النموذج مثل اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج، واختبار الاستقرار الهيكل للنموذج، واختبار الاستقرار الهيكل للنموذج.

■ النتائج والمناقشة

يعرض الجدول 3 الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستخدمة في تحليل البيانات السلاسل الزمنية للفترة من 2000 إلى 2021. ويبين الجدول عدد المشاهدات، والمتوسط، والانحراف المعياري، والقيم الدنيا والقصوى لكل متغير. ولقد كان أعلى متوسط لبياناتنا هو قيمة Z عند 0.960، وأدنى متوسط هو قيمة GDP عند 0.040k معظم المتغيرات متقاربة من متوسطها، كما يتضح من انخفاض الانحرافات المعيارية. وتشير قيم المتوسط والوسيط والقيمة الأقصى والقيمة الدنيا إلى أن البيانات لا تعاني من التواء واضح. يوفر هذا الاتساق استقراراً إحصائياً عند استخدام نماذج الانحدار، مما يجعل نتائج الدراسة أكثر منطقية وموثوقة.

في سياق الانحراف المعياري للاستقرار المالي، الرقم 0.009 (أي أقل من 1 %) يعتبر قيمة منخفضة جداً، الذي يشير إلى حالة من الاستقرار الفائق والتجانس في البيانات.

والانحراف المعياري لتركيز المصرفي قدره 0.016، وهذا يعني أن الفوارق بين المصارف في العينة من حيث الحصة السوقية متقاربة جداً. يعتبر الانحراف المعياري 0.029 بالنسبة GDP مؤشراً على استقرار اقتصادي ملحوظ. وكان الانحراف المعياري لتنوع الدخل 8.4 %، والذي يشير إلى أن المصارف موضوع الدراسة تتبع سياسات متقاربة في الاعتماد على مصادر الدخل غير التقليدية مقابل الدخل الفوائد.

الجدول 2: الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الرئيسية

البيان	Z-SCOR	CON	DIV	GDP
المتوسط (Mean)	0.079	0.960	0.351	0.040
الوسيط (Median)	0.077	0.964	0.330	0.043
القيمة القصوى (Maximum)	0.102	0.984	0.629	0.083
القيمة الدنيا (Minimum)	0.065	0.926	0.278	-0.059
الانحراف المعياري (Std. Dev)	0.009	0.016	0.084	0.029
مجموع مربعات الانحرافات (.Sum Sq. Dev)	0.002	0.005	0.147	0.017
عدد المشاهدات (Observations)	22	22	22	22

1- اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Tests)

لتحديد رتبة التكامل للمتغيرات، أُجري اختبار جذر الوحدة في هذه الدراسة. استخدم اختبارا PP و ADF لهذا الغرض. تعرض نتائج هذه الاختبارات، التي أُجريت عند المستوى والفرق الأول، في الجدول 3. بناء على النتائج، جميع المتغيرات مستقرة في الفرق الأول (1) I عند مستوى دلالة 1 %، باستثناء متغير النمو الاقتصادي (GDP) والذي كان مستقر في المستوى (0) I عند مستوى دلالة 1 %.

المجدول 3. اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Tests)

PP			ADF			المتغيرات
None	I&T	I	None	I & T	I	
(At level) عند المستوي:						
0.447	-3.324	** -3.392	-0.059	-3.453	** -3.463	Z-SCOR
0.801	-1.926	-1.371	0.696	-4.132	-1.296	CON
-0.450	-3.229	-2.545	-0.627	* -3.304	-2.562	DIV
*** -4.407	*** -4.771	*** -4.333	*** -4.404	*** -4.556	*** -4.330	GDP
(At first difference) عند الفرق الأول):						
*** -9.595	*** -12.29	*** -9.938	*** -4.766	*** -4.752	*** -4.690	Z-SCOR
*** -4.381	*** -4.466	*** -4.368	*** -4.370	*** -4.300	*** -4.353	CON
*** -8.078	*** -8.738	*** -8.160	*** -4.665	** -4.483	*** -4.542	DIV
*** -14.01	*** -12.49	*** -13.29	*** -5.666	*** -5.308	*** -5.502	GDP

ملاحظة: متغيرات CO2 و GDP بصيغتها اللوغاريتمية. تشير الرموز I و I&T و None إلى التقاطع، والتقاطع والاتجاه، وعدم وجود أي قيمة. تشير الرموز *** و ** و * إلى الدلالة الإحصائية عند مستويات 1 % و 5 % و 10 % على التوالي.

2-4 اختبار التكامل المشترك (Cointegration test)

بهدف اختبار وجود علاقة تكامل مشترك (علاقة طويلة الأجل)، يظهر التحليل وجود ارتباط ثابت بين المتغيرات بناء على اختبار التكامل المشترك وقيمة إحصائية F تبلغ

5.278582، والتي تتجاوز هذه القيمة الحد الأعلى (Upper Bound) للقيم الحرجة المقدمة في جدول رقم 4 عند مستويات دلالة 10 ٪ و 5 ٪ و 1. وبذلك، تؤكد نتائج الدراسة التكامل المشترك للمتغيرات المستقلة مع مؤشر الاستقرار المالي للمصارف.

الجدول رقم 4: اختبار حدود F (F-Bounds Test)

القيمة المحسوبة Test Statistic	القيمة Value	مستوى الأهمية Significant Level	الحد الأدنى (Lower Bound)	الحد الأعلى (Upper Bound)
(F-statistic (K	5.278582 (3)	٪ 10	2.01	3.1
		٪ 5	2.45	3.63
		٪ 2.50	2.87	4.16
		٪ 1	3.42	4.84

4- تقديرات المدى الطويل والقصير (نموذج ARDL)

بعد التأكد من وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات، تتمثل الخطوة التالية في تحديد التقديرات على المدى القصير والطويل. يبين الجدول 5 ملخص نتائج نموذج الانحدار الذاتي ذو الفترات الزمنية الموزعة (ARDL) على المدى القصير والمدى الطويل.

أولاً: التقديرات طويلة الأجل. كشفت نتائج الدراسة في الجدول رقم 5 العلاقة بين مستوى تركيز المصارف (CON) واستقرار المصارف في البحرين على المدى الطويل، أن للتركيز المصرفي تأثيراً إيجابياً ذي دلالة إحصائية، على استقرار المصارف قيد الدراسة خلال الفترة من 2000 إلى 2021، وبلغ المعامل للمتغير 0.089 عند مستوى دلالة 1 ٪. ويشير هذا إلى أن زيادة التركيز المصرفي يسهم بشكل كبير في رفع مستوى استقرار المصارف، مما يدعم رفض الفرضية الصفرية الأولى H_{01} . والتي تنص على انه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتركيز القطاع المصرفي على الاستقرار المالي للمصارف البحرينية. كما تظهر نتائج الجدول 5 أن تنوع مصادر الدخل

(DIV) واستقرار المصارف مرتبطان ارتباطا سلبيا وغير ذي دلالة إحصائية، حيث بلغ المعامل -0.010 . مما يدعم قبول الفرضية الصفرية الاولى H_{02} . والتي تنص على انه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتنوع الدخل على الاستقرار المالي للمصارف البحرينية، قد يكون ذلك لأن مصادر الدخل غير القائمة على الفائدة تميل إلى التحرك في نفس اتجاه الدخل التقليدي، خاصة خلال أوقات الأزمات، مما ينفي ميزة "التنوع" كأداة للحد من المخاطر. كما يبدو أيضا ان النمو الاقتصادي (GDP) له تأثير إيجابي وغير ذي دلالة إحصائية على استقرار المصارف. مما يدعم قبول الفرضية الصفرية الاولى H_{03} . والتي تنص على انه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمعدل النمو الاقتصادي لا على الاستقرار المالي للمصارف البحرينية.

الجدول 5: تقديرات المدى الطويل والقصير (نموذج ARDL). النموذج المختار: (3، 0، 1)

المتغير التابع: Z-SCOR	المعامل	الخطأ المعياري	إحصائية t
تقديرات المدى الطويل			
CON	***0.089	0.009	9.281
DIV	-0.010	0.025	-0.407
GDP	0.103	0.070	1.457
تقديرات المدى القصير			
ECM	***-0.676	0.130	-5.183
CON	** -0.353	0.124707	-2.837070
DIV	*0.040	0.019559	2.089778
GDP	0.069	0.042012	1.661619
R-squared	0.915		
Adjusted R-squared	0.891		

● ملاحظة: تشير *** و ** و * إلى الدلالة الإحصائية عند مستويات 1 % و 5 % و 10 % على التوالي.

ثانياً: التقديرات قصيرة الاجل. تظهر نتائج الدراسة في الجدول رقم 5 أن معامل تصحيح الخطأ (ECM) هو 0.676 -، وهو ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 1 %. وهذا يشير إلى وجود علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات في البحرين. علاوة على ذلك، تشير هذه نتائج الدراسة إلى تصحيح التغير في المدى القصير عن التوازن في المدى الطويل بنسبة 67.6 % سنوياً. علاوة على ذلك، تكشف نتائج الدراسة أن للتركيز المصرفي (CON) له تأثير سلبي تأثيراً ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5 % على استقرار المصارف البحرينية. بينما يظهر مؤشر تنوع مصادر الدخل (DIV) تأثير إيجابي وغير ذي دلالة إحصائية على استقرار المصارف. بالإضافة إلى ذلك، يعود ذلك إلى انخفاض حجم إجمالي الأصول التي تحتفظ بها المصارف الإسلامية (25.4 % حتى عام 2025) مقارنةً بنظيراتها التقليدية. حيث تتميز للمصارف الإسلامية بتنوع معتدل، مما يعزز الاستقرار المالي. في المقابل، تتشابه نتائج التحليل قصيرة الاجل للنمو الاقتصادي (GDP) مع نتائج التحليل طويل الاجل، حيث أن النمو الاقتصادي (GDP) له تأثير إيجابي ولكنه ليس ذا دلالة إحصائية على استقرار المصارف البحرينية

4 - الاختبارات التشخيصية

في هذه الدراسة، استخدمت عدة اختبارات تشخيصية لتقييم موثوقية نموذج الانحدار الذاتي الموزع (ARDL). تشير قيمة (R-squared 0.915) بالجدول رقم (5) إلى أن النموذج يفسر حوالي 91.5 % من التغيرات في المتغير التابع. هذه قيمة مرتفعة جداً تدل على قدرة تفسيرية قوية. كما ان (Adjusted R-squared 0.891) يؤكد قوة النموذج، بينما تشير إحصائية دوربين-واتسون (Durbin-Watson statistic) البالغة 1.998 في نموذج الانحدار الذاتي الموزع (ARDL) وهذه القيمة قريبة للغاية من 2.0 إلى عدم وجود ارتباط ذاتي (no autocorrelation) بمعنى اخر ارتباط تسلسلي (serial correlation) في البواقي

(residuals). عليه، فأن بواقي النموذج خالية من الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى، مما يشير إلى تقديرات المربعات الصغرى العادية (OLS) صحيحة وغير المتحيزة.

الجدول 6: الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDL

القيمة الاحتمالية	F احصائية	اسم الاختبار
0.636	0.905	اختبار التوزيع الطبيعي (Normality test- Jarque-Bera)
0.935	0.067	اختبار الترابط الذاتي (Serial Correlation LM Test)
0.900	0.393	اختبار تجانس التباين (Heteroskedasticity Test: B-P-Godfrey Test)
0.797	0.615	اختبار عدم ثبات التباين (Heteroskedasticity Test: White Test)
اختبارات استقرار النموذج:		
0.204	0.9070	اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج (Ramsey RESET Test)
	Stable	اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج (CUSUM)
	Stable	اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج (CUSUM-of Squares)

يمكن الاطلاع على نتائج اختبارات التشخيصية الأخرى في الجدول 6، يؤكد اختبار التوزيع الطبيعي ان بواقي النموذج (Residuals) تتبع التوزيع الطبيعي. كما ان اختبار الترابط الذاتي يؤكد أن بواقي النموذج (Residuals) غير مرتبطة ذاتيا عبر الزمن. اختبار تجانس التباين (Godfrey Test) يؤكد أن التباين في حد الخطأ (Residuals) ثابتا بمرور الوقت، وليس متغيرا. واختبار عدم ثبات التباين (White Test) يؤكد عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين في نموذج الانحدار الخطي. وكذلك، اختبار مدى ملائمة تصميم النموذج (Ramsey RESET Test) يبين ان النموذج محدد بشكل صحيح. بينما يوضح الشكلان 1 و2 نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج (CUSUM و CUSUM-of Squares)، يؤكد

السوق المصرفي، والنمو الاقتصادي كمتغير أساسي في تحليل هيكل الاقتصاد الكلي.

وتؤكد نتائج اختبارات ARDL وECM وجود علاقة توازن طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة. وتشير نتائج التقديرات طويلة الأجل إلى أن تركيز القطاع المصرفي له أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية على الاستقرار المالي، بينما له أثر سلبي على المدى القصير. ينبع الأثر الإيجابي من كون المصارف الكبيرة وقليلة العدد أكثر مرونة وأفضل استعداداً لإدارة المخاطر ومواجهة الأزمات المالية على المدى الطويل. أما الأثر السلبي، فيعود إلى مفهوم مخاطر عدوى مالية شاملة (Too Big to Fail)، حيث يعني ازدياد حجم المصارف يجعل إفلاس أحدها يهدد النظام المالي بأكمله، مما يقلل من استقراره على المدى القصير.

كما وجدت الدراسة أن تنوع مصادر الدخل ليس له تأثير ذو دلالة إحصائية على الاستقرار المالي على المدينين القصير والطويل. قد يكون ذلك لأن مصادر الدخل غير القائمة على الفائدة تميل إلى التحرك في نفس اتجاه الدخل التقليدي، خاصة خلال أوقات الأزمات، مما ينفي ميزة "التنوع" كأداة للحد من المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، قد يعود ذلك إلى انخفاض حجم إجمالي الأصول التي تحتفظ بها المصارف الإسلامية (25.4 % حتى عام 2025) مقارنةً بنظيراتها التقليدية. حيث تتميز المصارف الإسلامية بتنوع معتدل، مما يعزز الاستقرار المالي.

تشير النتائج أيضاً إلى أن النمو الاقتصادي ليس له تأثير ذو دلالة إحصائية على الاستقرار المالي على المدينين القصير والطويل. وقد يعود ذلك إلى استحواذ القطاع المصرفي البحريني على 84 % من الأصول النقدية. ومن المتوقع أن يكون للقطاع المصرفي تأثير كبير على الميزانية العامة. ففي عام 2016، حقق القطاع إيرادات بلغت 192.7 مليار دولار أمريكي، وهو رقم يتجاوز في بعض الحالات الناتج المحلي الإجمالي. (Adnan et al., 2021)

وتوصي هذه الدراسة الحكومة البحرينية والهيئات التنظيمية بالحفاظ على تركيز القطاع المصرفي، حيث تلعب المصارف الكبيرة دوراً حيوياً في القطاع المصرفي نظراً لتنوع منتجاتها

I - صحيفة الأيام البحرينية. العدد 13214 الخميس 12 يونيو 2025 الموافق 15 ذو الحجة 1446. [/https://www.alayam.com](https://www.alayam.com)

المالية وقوتها السوقية وفعاليتها من حيث التكلفة. بشكل عام، ينبغي على السلطات في البحرين أن تولي اهتماماً متزايداً للتنمية الاقتصادية، الأمر الذي سيساهم في دعم نظام مالي مستقر. ينبغي أيضاً التركيز على تبني استراتيجية تنوع مصادر الدخل، التي تعد حجر الزاوية في القطاع المصرفي الحديث للحد من المخاطر وتحسين العوائد. ويسهم التحول نحو مصادر دخل متنوعة في استقرار القطاع المصرفي على المدى الطويل.

■ المراجع

- Addai, B., Tang, W. and Agyeman, A.S. (2022), "Examining the impact of income diversification on bank performance: are foreign banks heterogeneous?", *Journal of Applied Economics*, Vol. 25 No. 1, pp. 1-21.
- Adnan, M., Pasha, A.T., Mehmood, R., Sadiq, M., Waris, M., Naveed, R.T. (2021). Impact of the Financial Indicators on Bank Performance and a Comparison of Small and Large Banks - Evidence from Bahrain. *International Journal of Innovation, Creativity and Change*. 15(5), 772–796.
- Allen, F., & Gale, D. (2000). Financial contagion. *Journal of Political Economy*, 108(1), 1–33.
- Alsamara, M. Mrabet, Z. Jarallah, S. & Barkat, K. (2019). «The switching impact of financial stability and economic growth in Qatar: Evidence from an oil-rich country,» *The Quarterly Review of Economics and Finance*, Elsevier, vol. 73(C), pages 205-216.
- Ashraf Y, Nazir MS (2025), «Income diversification and bank performance: evidence from emerging economy of Pakistan». *Journal of Economic and Administrative Sciences*, Vol. 41 No. 5 pp. 1947–1961.
- Atellu, Antony. Muriu, Peter, Sule Odhiambo. (2021). The Role of Banking Concentration on Financial Stability. *International Journal of Economics and Finance*; Vol. 13, No. 6.
- Başarir, Ç. Sarihan, A, Y. (2017). The Relationship Between Profitability of Banking Sector and Macroeconomic and Financial Variables: Panel ARDL Application. *Journal of Business Research - Turk* 3(9):16-24.
- Beck, T., De Olivier, J., & Schepens, G. (2013). Bank competition and stability: Cross-country heterogeneity. *Journal of Financial Intermediation*, 22(2), 218–244.
- Bektas, E., Elbadri, M., & Molyneux, P. (2022). Do institutions, religion and the economic cycle impact bank stability in dual banking systems? *Journal of International Financial Management & Accounting*, 1–33.

- Boyd, J. H., & De Nicoló, G. (2005). The theory of bank risk taking and competition revisited. *Journal of Finance*, 60(3), 1329–1343.
- Chiorazzo, V., Milani, C. & Salvini, F. Income Diversification and Bank Performance: Evidence from Italian Banks. *J Finan Serv Res* 33, 181–203 (2008).
- DeYoung, R. and Roland, K.P. (2001), “Product mix and earnings volatility at commercial banks: evidence from a degree of total leverage model”, *Journal of Financial Intermediation*, Vol. 10 No. 1, pp. 54-84.
- Dickey, D. A., & Fuller, W. A. (1979). Distribution of the estimators for autoregressive time series with a unit root. *Journal of the American Statistical Association*, 74(366), 427–431.
- Jatson, M.M., Jacob, O., Dogara, M., Wetnwan S., & Yohanna, G.J. (2023). Effects of market and capital concentration on the stability of listed deposit money banks in Nigeria using Panel ARDL Approach: the moderating role of managerial efficiency. *International Journal of Financial Research and Business Development*. (2), (1).
- Kaya, Emine. (2026). Bank concentration and its impact on financial inclusion, efficiency, and stability: Evidence from developing countries. *Panoeconomicus*. vol. 0(0), P 33-33.
- Keeley, M. C. (1990). Deposit insurance, risk, and market power in banking. *American Economic Review*, American Economic Association, 80(5), 1183–1200.
- Kurtoglu, B & Durusu-Ciftci, D. (2024). Identifying the nexus between financial stability and economic growth: the role of stability indicators. *Journal of Financial Economic Policy*. 16 (2): 226–246.
- Pesaran, M.H., Shin, Y., Smith, R.J. (2001), Bounds testing approaches to the analysis of long run relationships. *Journal of Applied Econometrics*, 16, 289-326.
- Phillips, P. C. B., & Perron, P. (1988). Testing for unit root in the time series regression. *Biometrika*, 75(2), 335–346.
- Shijaku, Gerti. (2017). Does Concentration Matter for Bank Stability? Evidence from the Albanian Banking Sector. *Journal of Central Banking Theory and Practice*, 3, pp. 67-94.
- Syed, A, A. Özen, E & Abdul Kamal, M. (2022) «Do Digital Financial Services Influence Banking Stability and Efficiency: An ARDL Analysis of a Developed and a Developing Economy.» *The New Digital Era*, (109), 13-30.
- Wang, C. and Lin, Y. (2021), “Income diversification and bank risk in Asia Pacific”, *North American Journal of Economics and Finance*, Vol. 57, 101448.